

## الفصل الثاني

### البيئة الإقليمية للأمن القومي العربي

إذا كان الأمن القومي العربي لا يمكن النظر إليه وتحليله بدقة إذا أغفلنا المنظور الدولي ، وبخاصة في إطار نشاط الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام بصورها المتعددة ، فإنه من البديهي أن يتم تحليل البيئة الإقليمية للأمن القومي العربي ، وبعبارة أخرى أنه من الضروري دراسة وضع دول الجوار الإقليمي للمنطقة العربية للتعرف على تلك الدول ، ومدى تأثيرها على الأمن القومي العربي ، ولاشك أن تأثير العوامل الإقليمية أكثر وأكبر على الأمن القومي العربي بحكم الجوار ، وتداخل وتشابك المصالح السياسية والاقتصادية ، وتفاعل العوامل الثقافية والاجتماعية وما تفرضه على السكان في ديناميكيتهم ونشاطهم وفكرهم وتصوراتهم لأنفسهم ولعلاقاتهم بدول الجوار خوفاً ورهباً أو طمعا وتطلعا .

ونقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : التجمعات والترتيبات الإقليمية بين دول الجوار .

المبحث الثاني : نحو منهج للتعامل مع دول الجوار .

## المبحث الأول

### التجمعات والترتيبات الإقليمية بين دول الجوار

بادئ ذي بدء فإنه من الضروري الإشارة إلى أن طبيعة الموقع الاستراتيجي العربي لها انعكاساتها ودلالاتها على الأمن العربي الشامل ، وعلى أمن المناطق أو الأقاليم التي تشكل الوطن العربي من الناحية الجيوستراتيجية ، وهنا تلعب التجمعات الإقليمية غير العربية أثرها الواضح على أمن المنطقة العربية ككل ، وعلى أمن كل إقليم في هذه المنطقة بدرجة أكبر نتيجة للقرب الجغرافي ، وما يتصل به من حركة السكان من ناحية ولأثر الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية من ناحية أخرى .

### التجمعات والترتيبات الإقليمية بين دول الجوار

نظراً للتطورات الجارية في السياسة الدولية في السنوات الأخيرة والتي يشار إليها عادة باسم النظام الدولي الجديد ، الذي هو قيد التبلور والتشكل ، وما لهذا النظام الدولي الجديد من آثار على مختلف المناطق الجغرافية والترتيبات والتجمعات الإقليمية ، فإن التجمعات الإقليمية في دول الجوار العربي مازال تتأثر بهذه الحالة من السيولة السائدة في العلاقات الدولية ، وهذا يجعل من الصعب علينا أن نقدم دراسة شاملة حول هذه الترتيبات وإن كنا نسعى لرصد تلك التجمعات والترتيبات الإقليمية .

## ( أ ) ملاحظات عامة :

١ - على الجبهة الشرقية والشمالية للمنطقة العربية تظهر ترتيبات وتنظيمات إقليمية تربط في معظمها بين إيران وتركيا ، وبعبارة أخرى إن التحدى الإيراني التركي للمنطقة العربية هو تحداً مشتركاً في جانب منه ومنفرد في جانب آخر .

وتتجلى تلك الترتيبات في مظاهر أربعة تتصل بحركة الدبلوماسية في كل من إيران وتركيا في مواجهة العالم العربي :

أولها : سعى هاتين الدولتين لإنشاء تجمع يضم معهما باكستان باسم منظمة التعاون الاقتصادي ، ECO وقد انضمت له بعد ذلك عدة دول من آسيا الوسطى الإسلامية .

ثانيها : سعى كل من إيران وتركيا أيضاً لتحقيق تنسيق ما مع الدول الإسلامية في آسيا الوسطى ( السوفيتية سابقاً ) .

ثالثها : إمكانية المساس بالحقوق والمصالح العربية نتيجة استيلاء إيران على جزيرتي طناب الكبرى والصغرى ، وتنازع الإدارة والسيادة مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة « أبو موسى » وسيطرة تركيا على لواء الإسكندرونه السوري الذي أصبح وضعه في حكم المنسى ، كما تعمل تركيا على السيطرة شبه الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات بحجة أنهما نهران تركيان ، وعابران فقط للحدود مع العراق أو سوريا وليسا نهريين دوليين .

رابعها : وأخيراً التنسيق والتعاون ، أحياناً بصورة مباشرة ،

أو غير مباشرة مع إسرائيل في مواجهة أية قوة أو دولة عربية تحقق تقدماً ، يمثل نوعاً من التحدي أو الخطر على أى من هذه الدول الثلاثة فى المستقبل ، حدث هذا فى مواجهة مصر فى الخمسينات وحتى منتصف الستينات ، ومع قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وفى مواجهة العراق فى غمار حربى الخليج الأولى والثانية دون إعفاء للعراق من مسؤوليته فى هذين الحربين .

٢ - أما على الجبهة الغربية لحدود المشرق العربى ، قد برز ما يمكن أن نسميه بالتحدي الإسرائيلى ، وهو من أكبر التحديات للأمن القومى العربى شأننا ، وأكثرها خطراً بل أنه فى المنطق العربى التقليدى ، كان مصدر التهديد الرئيسى ، ولن نغوص فى أعماق التاريخ القديم أو الحديث وإنما فقط سنكتفى بالإشارة إلى أربعة أمور ذات طبيعة عامة :

**الأول :** التطور الإسرائيلى المتصل بالبنية الأساسية من حيث شبكة الطرق والصناعة المتطورة ، والزراعة التى تستخدم أحدث مبتكرات التكنولوجيا ، لتوفير المياه وزيادة الإنتاج والسعى لزيادة السكان من خلال الهجرات اليهودية المتعاقبة من روسيا وأوروبا الشرقية وأثيوبيا واليمن ، فضلاً عن الهجرات الأولى من أوروبا بشطريها ومن العالم العربى .

**الثانى :** التطور التكنولوجى الإسرائيلى المرتبط بالسياسات الدفاعية .. والتى منها مشروع الدفاع العالمى ضد الصواريخ الباليستية GPS ، وهو يتصل بمبادرة الدفاع الاستراتيجية الأمريكية

SDI، ومشروع الصاروخ أرو ARROW المضاد للصواريخ ، بل  
وسعى إسرائيل للحصول على أنظمة الصواريخ المضاد للصواريخ  
الباليستكية مثل نظام SH-OI من روسيا والجمهوريات السوفيتية  
السابقة .

الثالث : ترتيبات التعاون الاستراتيجي بين كل من إسرائيل  
والولايات المتحدة منذ مذكرة التعاون الاستراتيجي التي وقعت عام  
١٩٨١ م ، ومذكرة التفاهم للتعاون الاستراتيجي التي وقعت عام  
١٩٨٣ م ، ومذكرة التعاون الاستراتيجي الموقعة عام ١٩٨٨ م ،  
وهذه المذكرات وغيرها تضع الأطر لمجالات التعاون بين إسرائيل  
والولايات المتحدة ، والذي من شأنه جعل إسرائيل مركزاً متقدماً  
للتطور التكنولوجي ، يستفيد بما وصلت إليه التكنولوجيا الأمريكية  
في أعلى مراحلها وبخاصة في المجال العسكري والأمني .

الرابع : يتمثل في حركة الدبلوماسية الإسرائيلية في الالتفاف  
على أو اختراق أي تجمع محيط بالعالم العربي ، ومن نموذج ذلك  
التعامل الإسرائيلي مع أثيوبيا في عهد الإمبراطور هيلاسلاسي ، وفي  
عهد منجستو الشيعي ، ومع النظام الثوري في أريتريا بقيادة  
أساسي أفورتي ، ومع دول شرق أفريقيا ، وأيضاً مع إيران الشاه  
والخميني بصورة متعددة بعضها من خلال الأجهزة الأمنية ومع  
تركيا في ظل عهود مختلفة ، ومع اليونان وأسبانيا والفاثيكان ،  
وكانت هذه الدول تقليدياً وثيقة الصلة بالعالم العربي ، ومحدودة  
الصلة بإسرائيل لاعتبارات تاريخية وسياسية ودينية ، وبعبارة أخرى

إن حركة الدبلوماسية الإسرائيلية تعمل بدأب لتعزيز صلاتها بمناطق التحديات للعالم العربى أو بمناطق التهديد المحتمل للأمن القومى العربى .

### (ب) الترتيبات على الجبهتين الشرقية والشمالية :

تتصل هذ الترتيبات - كما أسلفنا القول - بحركة دولتى الجوار أى إيران وتركيا فى مواجهة العالم العربى ، ولاشك أن هذه الحركة لها جوانبها التنظيمية المشتركة والتي تتمثل فى منظمة التعاون الاقتصادى ، ECO ، ولها جوانبها غير التنظيمية أى حركة العلاقات الثنائية بين أى من الدولتين - إيران وتركيا - ، وبين الدول المجاورة لها من المنطقة العربية أو من منطقة آسيا الوسطى ، ومن ثم تناول هنا تقديم نبذة عن منظمة التعاون الاقتصادى ثم نتقل إلى حركة الدبلوماسية الإيرانية والدبلوماسية التركية فى مواجهة دول الجوار على جانبيهما .

### أولا : منظمة التعاون الاقتصادى :

يرجع سعى كل من باكستان وإيران وتركيا لتنسيق وتطوير التعاون فيما بينها إلى تاريخ طويل ، يكفى أن نشير إلى عضوية هذه الدول فى حلف بغداد الذى أنشئ عام ١٩٥٥ م ، وتغير اسمه إلى « الحلف المركزى » بعد ثورة العراق عام ١٩٥٨ م ، مع ارتباط ذلك التحالف بكونه حلقة فى الاستراتيجية العالمية الغربية لمحاصرة الاتحاد السوفيتى السابق ، والتأثير على التطورات السياسية والاقتصادية فى العالم

العربي الذي كان يموج آنذاك بثورة قومية وتوجهات وحدوية  
سياسية واقتصادية .

ومع انتهاء الحلف المركزي وتغيير ظروف السياسة الدولية في  
الستينات سعت الدول الثلاث لتعزيز أواصر العلاقات فيما بينها  
فكونت عام ١٩٦٤ م ، منظمه التعاون الإقليمي للتنمية RCD والتي  
تطورت بعد ذلك بعقد اتفاقية أزمير في ١٢ مارس عام ١٩٧٧ م ،  
والتي أنشئت بموجبها منظمة التعاون الاقتصادي ECD بين الدول  
الثلاث ، إلا أن هذه المنظمة تجمد نشاطها منذ قيام ثورة الخميني  
في إيران عام ١٩٧٩ م ، وعندما تولى هاشمي رافسنجاني السلطة  
في إيران سعى لإحياء المنظمة المذكورة وبالفعل عقد اجتماع وزاري  
في إسلام آباد في ١٨ يولية ١٩٩٠ م ، أسفر عن تعديل اتفقيه  
أزمير ، وتنشيط التجمع بين الدول الثلاث المعروف باسم منظمة  
التعاون الاقتصادي ECD برفع مستوى اجتماعاتها للمستوى  
الوزاري ، وقد عقدت هذه المنظمة عدة اجتماعات وزارية ، إلا أن  
إيران سعت لتطويرها بدرجة أكبر ، ودعت لعقد اجتماع على  
مستوى القمة لقادة الدول الثلاث المؤسسة لتلك المنظمة ، وهو  
ما تحقق في طهران في ١٦ - ١٧ فبراير ١٩٩٢ كما عملت على  
جذب دول آسيا الوسطى الإسلامية إليها حيث تم في الاجتماع  
المذكور قبول عضوية أذربيجان وتركمنستان ، وأوزبكستان ،  
وطاجيكستان ، وقرغيستان ، ثم انضمت كازاخستان لعضوية  
المنظمة بعد ذلك ، إلا أن هذه الموافقة السياسية على الانضمام ،

والتي تحققت في القمة الثمانية لطهران اقتضت إحداث تغيير قانوني في اتفاقية أزمير حتى تسمح بانضمام تلك الدول الجديدة من الناحية الفعلية والقانونية ، وهو ما استلزم عقد اجتماع وزاري استثنائي لدول المنظمة في إسلام آباد يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢ م وتم فيه إقرار تعديل الاتفاقية لتسمح بضم أعضاء جدد وبإجراءات مبسطة تتمثل في مجرد التقدم بطلب للانضمام ، وموافقة الدول الأعضاء عليه بالإجماع ، ثم توقيع وثيقة الانضمام وكانت الإجراءات الأصلية تشترط ضرورة أن يقوم العضو بعقد اتفاقية مع كل من الدول الأعضاء ، ولا يتم انضمامه إلا بعد أن تقوم الجهات الدستورية للدول بالتصديق على تلك الاتفاقيات ، مما كان يجعل الانضمام يحتاج لفترة طويلة وربما لسنوات ، وقد أصبحت عضوية المنظمة في اجتماع إسلام آباد ٩ دول ، واتفق على أن توقع طاجكستان على وثيقة الانضمام في مقر سكرتارية المنظمة في طهران في وقت لاحق إذ أن وزير خارجيتها لم يتمكن من المشاركة في مؤتمر إسلام آباد .

وعقدت منظمة التعاون الاقتصادي بتشكيلها الجديد مؤتمرها الوزاري الأول في مدينة كويتا في إقليم بلوشستان في باكستان يومي ٦ - ٧ فبراير ١٩٩٣ م بمشاركة أعضائها العشرة وهي الدول المؤسسة الأصلية : إيران - باكستان - تركيا والدول المنضمة وهي : أذربيجان - تركمنستان - أوزبكستان - طاجكستان - قيرجستان - كازاخستان - أفغانستان .

واعتمدت تلك الدول ما أطلق عليه خطة عمل كويتا لمنظمة التعاون الاقتصادي QUETTA PLAN OF ACTION FOR ECO ولسنا بصدد الدراسة التفصيلية لنشاط المنظمة أو حتى لخطة كويتا ، وإنما ما يهمنا هو البعد السياسى والاقتصادى العام لهذا التجمع ، وانعكاساته على الأمن القومى العربى عامة والمصرى خاصة ، ومن ثم نسوق فيما يلى بعض الملاحظات المتصلة بتطور هذا التنظيم :

الأولى : إن دراسة وثائق اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادى سواء تلك الصادرة عقب الاجتماع الوزارى التمهيدى فى ٥ - ٦ فبراير ١٩٩٢ م ، أو فى قمة طهران ١٦ - ١٧ فبراير ١٩٩٢ م ، أو فى خطة عمل كويتا فى ٦ - ٧ فبراير ١٩٩٣ م ، تظهر أن هذه الدول أعطت أهمية كبرى لتعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بينها فعلى سبيل المثال :

١ - إن اتفاقية أزمير وتعديل إسلام آباد فى ١٨ يونية ١٩٩٠ م ، جعل من أهداف المنظمة إقامة تعاون اقتصادى وفنى وثقافى ، وتناولت الاتفاقية سرد المجالات التفصيلية التى تتنوع ما بين السياحة والبريد والطرق والنقل البحرى إلى الاستثمار ، والتخفيضات الجمركية إلى التعاون فى مجال الشباب والرياضة ، والنشاط الإعلامى إلى الموافقة على إنشاء مؤسسة للعلوم يكون مقرها إسلام آباد .

٢ - طالب الاجتماع الوزارى التمهيدى بضرورة التعجيل بإنشاء بنك للاستثمار والتنمية ، وشركات للملاحة ، والاتفاق

على تخفيضات جمركية بنسبة ١٠٪ على قوائم تضم ١٠٠ سلعة ، والاتفاق على إعطاء أولوية لمشروعات السكك الحديدية والطرق والاتصالات بين بلدان المنظمة .

٣ - كررت خطة عمل كويتنا نفس المفاهيم والمجالات التي تناولتها الاتفاقيات السابقة وإن كرست اهتماماً للمشكلة الرئيسية المتمثلة في انعدام أو ضعف الاتصالات وحركة الطرق والنقل بين الدول بعضها البعض ، وبخاصة دول آسيا الوسطى مع الدول المؤسسة للمنظمة ولذلك تقرر عقد اجتماع لوزراء النقل للدول العشر الأعضاء في مدينة ألماتا (كازاخستان) في أكتوبر ١٩٩٣ م .

الثانية : إنه مع الإقرار بأن أساس ودوافع التحرك اعتبارات اقتصادية كما هو واضح من تسمية المنظمة وخطة عملها إلا أنه لا يمكن استبعاد الاعتبارات السياسية التي تسعى كل دولة وبخاصة من الدول المؤسسة الثلاث إلى تحقيقها ، فايران في توجيهها البراجماتي وسعيها للخروج من العزلة التي فرضت عليها ، حرصت على تنشيط منظمة بدأت فكرتها في عهد الشاه ولها جذورها التي ارتبطت بتوجهات وانتماءات نحو الغرب من قبل الدول المؤسسة في مرحلة تاريخية سابقة ، وتركيا التي تعتبر نفسها بمثابة قلعة التنوير والعلمانية في العالم الإسلامي المحيط مباشرة بالمنطقة العربية والمرتبطة بالامستراتيجية الغربية سعت أيضاً لاستمداد عنصر قوة لها في مواجهة دول المجموعة الأوروبية التي رفضت

حتى الآن ، لعوامل عدة منها كون تركيا من نسيج حضارى مختلف ومنها أيضا - تأثير اليونان ، لعدائها التقليدى لتركيا ، والذى زادت مشكلة قبرص من حدته ، انضمامها لعضوية السوق الأوربية المشتركة ، أما باكستان والذى أصبحت مع بداية التسعينات تواجه أزمة فى العلاقات مع الولايات المتحدة إثر انتهاء الحرب الباردة ضعف الصراع الدولى حول أفغانستان ، مع استمرار التنافس والتوتر فى علاقاتها مع الهند ، كانت بحاجة إلى عنصر إضافى يساعدها فى الظروف الدولية الجديدة ، ومن ثم تلاقى إرادة الدول الثلاث مع اختلاف دوافع كل منها فى أهمية تنشيط تلك المنظمة بل وتوسيع عضويتها لتضم الدول الإسلامية فى آسيا الوسطى .

الثالثة : إن عنصر التنافس بين الدول المؤسسة الثلاث لم يخف تماما حتى فى ظل إنشاء المنظمة الجديدة ، فقد سعت إيران لإنشاء منظمة بحر قزوين ، والذى ضمت فى عضويتها إيران وآذربيجان وتركمنستان وكازاخستان وروسيا الاتحادية ، وجعلت مركزها طهران ولم تضم تركيا لعضويتها ، ومن المتصور أن هذا التحرك الإيرانى والذى تم عشية ختام قمة طهران جاء ردًا على مبادرة تركية بإنشاء منظمة البحر الأسود من الدول المحيطة بذلك البحر ، ولم توجه الدعوة لإيران للمشاركة فيها ، أما باكستان فقد كانت حريصة على أن تحصل من هذا التنظيم على تأييد لمواقفها إزاء الهند

وبخاصة مشكلة كشمير ، وقد أكدت قمة طهران على ضرورة مراعاة حقوق الإنسان في كشمير وضرورة حل المشكلة في أسرع وقت .

الرابعة : إنه لو قدر لهذه المنظمة أن تنجح في تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي بين دولها فإننا سنكون أمام تكتل دولي هام مكون من حوالي ٣٠٠ مليون نسمة .

وتغطي مساحته ٦,٠٠٠,٠٠٠ ( ستة مليون ) كيلو متر مربع ، ويتمتع بإمكانيات اقتصادية وتكنولوجية ضخمة ، ولعله مما يذكر أن أوزبكستان تنتج ٢٠ مليون طن من الحبوب الغذائية ، وعدد سكانها ٢٠ مليون نسمة في حين أن باكستان تنتج ١٥ مليون طن من الحبوب الغذائية وعدد سكانها ١١٠ مليون ، كما أن أوزبكستان تنتج ٧٠٪ من القطن الذي كان ينتجه الاتحاد السوفيتي السابق ، وكازاخستان بها إمكانيات ضخمة من البترول والغاز الطبيعي لم تستكشف بصورة كاملة حتى الآن ، وتسعى الشركات الأمريكية لاستغلالها ، كذلك الحال بالنسبة لتركمنستان ، هذا فضلاً عن الإنتاج والإمكانيات البترولية المعروفة لدى إيران .

أما باكستان وتركيا وإيران فلهيها قاعدة صناعية وتكنولوجية متطورة بدرجة كبيرة ، ولدى كازاخستان قاعدة تكنولوجية متقدمة إذ أنها إحدى الدول القلائل التي كان متاحاً لها التطور النووي في إطار الاتحاد السوفيتي السابق .

## ثانياً : التنافس الإيراني التركي في دول آسيا الوسطى الإسلامية :

لقد كان من دوافع التدخل السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩ م ، حماية ما يمكن أن يسمى بالبطن BELLY السوفيتي المتمثل في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية من نفوذ إيران وباكستان خاصة ، ومن تأثيرات الفكر الإسلامي بصفة عامة ، إلا أن هذا التدخل ساعد في استنزاف الموارد السوفيتية ، واعتبر بدوره عاملاً من عوامل إظهار الضعف السوفيتي ، ولعبت باكستان دور المعبر وخط المواجهة الأمامي للعالم الغربي وبخاصة الأمريكي في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق ، ومن ثم فإن انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الدول الإسلامية في آسيا الوسطى يمكن أن يدل من حيث التحليل المنطقي ، على أنه ساعد على تطور وتنشيط منظمة التعاون الاقتصادي في شكلها الجديد كمنظمة تضم عشر دول ، كما يمكن أن يقودنا إلى تصور ما يمكن أن تواجهه هذه المنظمة من تنافس بين أعضائها قد يؤدي إلى بلورة صيغة معينة من التعايش ، فتستمر المنظمة وقد تقوى على نحو ما يحدث مع السوق الأوروبية المشتركة ، وقد يؤدي التنافس إلى التصارع فتنهار المنظمة ، على نحو ما يحدث في معظم التجمعات المماثلة بين الدول العربية ، ومن ثم يتحول هذا التعاون ، في إطار ما أصبح يطلق عليه بالحزام الإسلامي ، إلى أمل أكثر من كونه حقيقة وهناك من العوامل الكامنة التي يمكن أن تدفع لهذا الاتجاه أو ذاك ، كما أن القوى السياسية

الدولية لها مصالح تتفق حيناً وتختلف حيناً آخر إزاء مثل هذا التجمع وإزاء الدول الرئيسية المكونة له .

ولقد سعت إيران للتأثير على توجهات دول آسيا الوسطى مستندة إلى الأصول الفارسية في دولة طاجيكستان ، الروابط المذهبية مع أذربيجان ، الحرص على توثيق العلاقات التكنولوجية مع كازاخستان ، وبنفس الروح عملت تركيا على تعزيز علاقاتها مع تلك الجمهوريات ، والتي لها أصول تركية وتتحدث لغة أقرب للغة التركية ( عدا طاجيكستان ) . وما تزال الدولتان تتنافسان فيما بينهما في تلك الجمهوريات ، ولقد عملت إيران من أجل تسوية الصراع بين أذربيجان وأرمينيا وأخفقت بل اتهمتها أذربيجان بالتحيز لأرمينيا ، وقامت تركيا بإصدار تهديدات لأرمينيا عندما تحول ميزان القوى ضد أذربيجان .

**ثالثاً : التنافس الإيراني التركي على الجانب العربي :**

إذا كان التنافس الإيراني التركي على جبهة دول آسيا الوسطى استهدف جذب هذه الدولة أو تلك لصالح أى منهما من جانب ، ولصالح منظمة التعاون الاقتصادي من جانب آخر ، فإن التنافس الإيراني التركي في مواجهة العالم العربي له قاسم مشترك هو الضغط على الدول العربية .

يتجلى ذلك في موقف كل من الدولتين إزاء حرب الخليج الثانية ففي حين وقفت تركيا في موقع متقدم مع الدول المتحالفة لتحرير

الكويت ضد الغزو العراقي ، ثم قدمت القواعد العسكرية لفرض منطقة محظورة على الطيران العراقي فى شمال خط عرض ٣٦ درجة ، فإن إيران اتخذت موقفاً وسطاً ، فأدانت الغزو العراقي ونددت بالتحالف المضاد للعراق من ناحية أخرى ، وسعت للاستفادة من الظروف الجديدة لتسوية المشاكل المرتبطة بحرب الخليج الأولى مع العراق مثل الأسرى وتقسيم شط العرب ونحو ذلك بما حقق المصالح الإيرانية ، وأفقد العراق كافة دعاواه التى طرحها تبريراً للحرب الثماني سنوات ضد إيران من ناحية ثانية ، وحثت الشيعة فى جنوب العراق على التمرد ضد نظام بغداد ، وقدمت الملجأ والغوث للأكراد فى شمال العراق دون أن تتدخل عسكرياً لصالح أى من الشيعة أو الأكراد من ناحية ثالثة ..

وفى نفس الوقت استمرت إيران فى اتباع سياسة الضغط على دول مجلس التعاون الخليجى لكى تبتاطاً فى تنفيذ إعلان دمشق ، والذى كان يضع نواة لأمن الخليج فى إطار من الأمن العربى الشامل ، وصعدت من ضغوطها ضد الإمارات فيما يتعلق بجزيرة « أبو موسى » ، وحولت إحداث خلخلة فى وحدة الموقف بين دول الخليج من خلال علاقاتها مع قطر ، وإلى حد ما مع البحرين وعمان وفقاً لمصالح وتطلعات كل دولة فى المنطقة . هذا لا يعنى خضوع تلك الدول للضغوط الإيرانية وإنما قصدنا الإشارة لعملية التفاعل السياسى الإقليمى فى التعامل بين دول منطقة الخليج وإيران ، وهذه أمور معروفة تماماً فى مجال السياسة الدولية .

أما تركيا فقد اتبعت منهجًا مختلفًا إذ ضغطت على العراق مستخدمة ورقة الأكراد من ناحية ، وضغطت اقتصاديًا على سوريا والعراق من خلال قراراتها الانفرادية الخاصة بمياه دجله والفرات من ناحية ثانية ، ومارست ضغوطها على باقي دول الخليج من خلال التلويح بأنها ستنتهي عقد تأجير القاعدة العسكرية في جنوب تركيا التي تستخدمها القوات الحليفة الغربية لرصد تحركات النظام العراقي ، ولفرض المنطقة المحرمة على الطيران وكان من ذلك إشارة لدول الخليج بضرورة تقديم مساعدات مالية سخية لتركيا لتعويضها عن خسائرها من وقف ضخ النفط العراقي عبر الأنبوب الذي يمر بالأراضي التركية من ناحية ثالثة ، وإذا كانت الضغوط الإيرانية ضد الدول العربية حققت بعض المكاسب فإن الضغوط التركية حققت مكاسب مشابهة وأكدت كل من الدولتين قوتها في مواجهة عالم عربي ضعيف وممزق الأوصال .

### (ج) الترتيبات الإقليمية في القرن الإفريقي :

ونعرض هنا لبعض ملامح التطورات في القرن الإفريقي وأثر ذلك على الأمن القومي العربي عامة والمصري خاصة .

#### ١ - طبيعة الأوضاع في القرن الإفريقي :

لم يتبلور تجمع محدد في القرن الإفريقي له مدلولات سياسية إذ أن تجمع الإيجاد والذي يضم دول القرن الإفريقي وبعض الدول المجاورة لها لم يأخذ أبعادًا سياسية ، واقتصر على الدعوة لمواجهة

التصحر والجفاف ومحاولات محدودة للمساعدة في حل مشكلة الصومال أو مشكلة جنوب السودان ، ولعل مرجع عدم تبلور ترتيب معين هو التصارع المستمر بين دول القرن الإفريقي ضد بعضها البعض إلا أن التطورات السياسية الأخيرة اتصلا بمحاولة ترتيب الأوضاع في الصومال بعد تدخل الأمم المتحدة من أجل الوصول لمصالحة وطنية ، وفي أثيوبيا بعد سقوط نظام منجستو واستقلال أريتريا جعلت بعض الدعوات تظهر مطالبة بتبلور تنظيم ما للقرن الإفريقي ، يتطرف بعض دعائه ليطلبوا بتوحيد دول القرن في إطار فدرالى أو كونفدرالى ، ويتواضع البعض ليطلبوا بتجمع على غرار التجمعات الاقتصادية والسياسية ، مثل تجمع مجلس التعاون الخليجي أو منظمة التعاون الاقتصادى ونحو ذلك .

يذهب البعض إلى أن هضبة أثيوبيا هي منبع الخير على وادى النيل وسهول الصومال وجيبوتى ، إذ تسقط عليها الأمطار ، والتي ينبع منها النيل الأزرق الذى يمثل ٨٠٪ من موارد المياه لنهر النيل ، وفى نفس الوقت يذهب بعض الباحثين إلى أن أثيوبيا رغم ما لديها من خيرات ، ومصادر كامنة فإنها عانت من المجاعات والصراعات طوال معظم تاريخها الحديث نتيجة لعدة عوامل منها :

١ - أنها دولة مسيحية تساندها القوى الأوربية للحفاظ على هذا الطابع الدينى لديها فى حين أن أغليبتها الحقيقية مسلمة ، ولها تاريخ طويل مع الحضارة الإسلامية ومحاطة بدول إسلامية ، وكان فى تنصيب هيلاسلاسى بمساندة بريطانيا ضد الإمبراطور المسلم

ليج أياسو واغتيال الأخير فى سجنه عام ١٩٣٦ م دليل إضافى يؤكد حرص الغرب فى الإبقاء على هذه الدولة لاعتبارات استراتيجية ، منها الحيلولة دون توحيد هذه المنطقة أو تعزيز صلاتها بالعالم العربى ، وتحويل البحر الأحمر إلى بحر عربى .

٢ - النظام الإقطاعى الذى ساد فيها فى عهد هيلاسلاسى ، والنظام الشيوعى فى عهد منجستو ، وكلا النظامين كان خاضعاً لسيطرة الأمهرية ويعمد إلى اضطهاد السلالات الأخرى ، ومنها التيجراى والأريتيرين .

٣ - الصراع السياسى مع دول الجوار الصومال وجيبوتى من أجل توسيع السيطرة القومية لأثيوبيا ، وتبادل هذه الدول الثلاث أعمال التخريب والتدخل فى شئون بعضها البعض أدى إلى هجرات للسكان ، وبروز الحركات الانفصالية والانقسامات العرقية ، وكانت محصلة ذلك كله التخلف الاقتصادى ، وعدم الاستقرار السياسى فى منطقة القرن الإفريقى بأسره .

وتعانى الصومال من مشاكل مشابهة ، إلى حد ما ، لتلك التى تواجه أثيوبيا سواء بالنسبة لتنوع الارتباط السياسى ما بين التعامل مع المعسكر الاشتراكى حتى عام ١٩٧٧ م ثم تحولها إلى المعسكر الغربى ، ومنح قاعدة للولايات المتحدة فى بربرة ، وسيطرة الحكم الاستبدادى الفردى فى ظل سياد برى ، والصراع القبلى الذى أدى إلى تفكك الدولة بعد سقوطه ، وحتى تدخل الأمم المتحدة والولايات المتحدة فى الصومال عام ١٩٩٢ م ، وأخيراً المطامع نحو تحقيق

القومية الكبرى يضم المناطق الصومالية الخمس وهى الصومال  
الإنجليزى - والإيطالى - والفرنسى ( جيبوتى ) والأوجادين  
والأجزاء المتنازع عليها مع كينيا فى وحدة واحدة .

وتبقى جيبوتى وهى تعج بصراعات قبلية وإن كانت تتسم  
باستقرار نسبي .

وأخيرا أرتيريا والتي حققت استقلالها بعد نضال استمر أكثر من  
ثلاثين عامًا وهى تتمتع بموقع استراتيجى بالغ الأهمية . ونحت سياسيا  
نفس المنحى الأثيوبى لاعتبارات عديدة .

ويمكن أن نسوق بعض الاعتبارات التى تجعل للقرن الإفريقى  
أهميه خاصة وأبرز هذه الاعتبارات مايلى :

١ - الموقع الحيوى للقرن الإفريقى وامتداداته على الساحل  
الأريتري وجيبوتى والصومال والسودان كمرر لحركة التجارة بين  
أوربا والشرق الأقصى .

٢ - ارتباط البحر الأحمر بحركة التجارة فى ميناء إيلات ،  
والخوف من تحوله إلى بحيرة عربية ، وما يعكسه ذلك من أثر على  
الأمن القومى الإسرائيلى ، ومن ثم تهتم كل من الولايات المتحدة  
وإسرائيل بالحفاظ على أثيوبيا كدولة مسيحية يمكن استغلال  
أو الاستفادة سياسياً من اختلاف عقيدتها الدينية عن الدول المجاورة  
لها عند الاقتضاء .

٣ - أهمية التحكم فى أعالي الأنهار فى هضبة أثيوبيا ، وأثر ذلك

على الصومال وجيبوتي ومصر والسودان إذ أن مياه الصومال وجيبوتي تأتي من الهضبة الأثيوبية والتي هي أيضا مصدر مياه النيل وبخاصة في موسم الفيضان .

## ٢ - أثر الترتيبات في القرن الإفريقي

### على الأمن القومي المصري :

يمكن القول بأن هناك عدة مشروعات ، أو تصورات حول مستقبل القرن الإفريقي أول هذه المشروعات ما يتردد عن تصور أمريكي إسرائيلي ، والواقع أن لكل من الدولتين تصورهما الخاص بها ، فالتصور الأمريكي هو في إطار الاستراتيجية العالمية الشاملة للولايات المتحدة ، أم الموقف الإسرائيلي فهو في إطار الاستراتيجية الإقليمية لإسرائيل كدولة تهتم بما يمس أمنها ووجودها مباشرة ، وخاصة بعد حرب ١٩٧٣ م ، عندما كاد مدخل البحر الأحمر من ناحية باب المندب أن يغلق في وجه الملاحة الإسرائيلية .

أما التصور الثالث فهو يرتبط بالتفكير السوداني الحالي في ظل الحكومة الإسلامية والتي لعبت دوراً في التأثير على التطورات الراهنة في أثيوبيا وأريتريا والصومال من خلال العلاقات والاتصالات مع الجبهات التي كانت ضد منجستو وسياد بري ، ومن ثم فهي تسعى لجنى ثمار نجاحها هذا بمشروع إسلامي وتغلفه بأنه يسعى لاستغلال الصحوة الإسلامية في دول القرن الإفريقي ، وتركز على ما تسميه بتداخل العنصر البشري والطبيعي بين دول المنطقة بعضها

البعض ، وأن هذا يدعو للتنسيق بين شعوب القرن الإفريقي من أجل إنشاء نظام أمضى مشترك وتعاون اقتصادى يمكن أن يحول القرن من مركز لهجرة السكان وحركتهم بين الدول المختلفة فى المنطقة ، ومن ثم بروز الصراع فيما بينها إلى كيان موحد مع الإقرار بالخصائص المتميزة لكل منها ، والتنوع الثقافى واللغوى والدينى .

أما التصور المصرى فهو بلاشك يستند إلى عوامل تاريخية واعتبارات استراتيجية واقتصادية ، فمن الناحية التاريخية كانت لهذه المنطقة علاقات مع مصر وما يقال عن صلات مصرية مع بلاد بونت مسألة معروفة .

وأما الناحية الاستراتيجية فمرجعها تحكم هذا القرن الإفريقي فى البحر الأحمر والساحل المصرى على البحر الأحمر يعد من أطول السواحل للدول المطلة على هذا البحر كما أن للقرن الإفريقي ارتباطه بأمن الخليج ، كما أن مصر التى هى إحدى القوى ذات الاهتمام الخاص وبهمها عدم سيطرة قوة معادية لها على هذه المنطقة ومن هنا الحساسية المستمرة فى العلاقة المصرية الأثيوبية والعلاقة المصرية الصومالية ، وبالنسبة للناحية الاقتصادية فهى ترجع إلى أن مياه النيل يأتى الشطر الأعظم منها من الهضبة الأثيوبية ، وكذلك فإن المحافظة على علاقات مع أثيوبيا حتى فى أصعب الفترات ، كانت هدفاً رئيسياً من أهداف الدبلوماسية المصرية ، وتمثل الزيارة الخاطفة للرئيس حسنى مبارك لأثيوبيا للتهنئة بالاستقلال عملاً دبلوماسياً بارعاً وذكياً لبناء علاقات وثيقة مع هذه الدولة .

## المبحث الثاني نحو منهج للتعامل مع دول الجوار

إن الحديث عن استراتيجية عربية لمواجهة التحديات الإقليمية يستلزم النظر للمشكلة في إطارها الشامل من أبعاد ثلاثة وهي « السلام والأمن والتعاون » ، وهذه الأبعاد الثلاثة ليست تعبيرات صياغية أو إنشائية ، بل هي في أحد التصورات مثل الأساس لبناء النظام الدولي الجديد ، الذي بدأ في التبلور منذ بداية عقد التسعينات ، ويؤرخ له نائب وزير الخارجية السوفيتي الأسبق ، والسكرتير العام المساعد للأمم المتحدة « فيلاديمير بتروفسكى » بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١ / ٤٤ المعنون « تعزيز السلام والأمن الدوليين ، والتعاون الدولي في جميع جوانبه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة » ، وقد طرحت فكرة القرار المذكور من قبل الاتحاد السوفيتي السابق ، وأدخلت عليه الولايات المتحدة تعديلات جوهرية ليصبح مشروعاً أمريكياً سوفيتياً ، وانضمت لتبنيه أكثر من ٤١ دولة ، واعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء في ١٥ نوفمبر ١٩٨٩ .

بماذا توحى لنا هذه التعبيرات الثلاثة في التعامل مع التحديات الإقليمية المحيطة بالأمة العربية ؟ وماذا عساه أن يكون رد الفعل العربي عامة والمصرى خاصة باعتبار أن مصر هي القوة الدافعة والأكثر وعياً بمخاطر الأوضاع السياسية والاقتصادية في المجال

الدولى ، وانعكاسات ذلك على حركتها الإقليمية والأمن القومى العربى .

### أولاً : فروض وحقائق أساسية :

ونبادر هنا فنقدم عدداً من الفروض السياسية التى قد نتفق أو نختلف حول مضامينها ودلالاتها وألوياتها ، ولكنها فى كافة الأحوال تعبر عن حقائق لا يمكن التغافل عنها أو تجاهلها إذا أردنا وضع استراتيجية سليمة وواقعية ، ويمكن أن نلخص تلك الفروض فى سبعة هى :

الأول : إن الدول العربية ترتبط فيما بينها بروابط وثيقة مستمدة من التراث الحضارى المشترك بما فيه من لغة وثقافة ودين ... الخ .  
الثانى : إن الإحساس بالانتماء العربى المشترك لا ينعكس بنفس القدر فى إرادة محددة للعمل الموحد ، ولا فى منهج محدد للتضامن العربى والمشاركة فى المصالح وفى الدفاع ضد الأخطار المحيطة بالأمة العربية .

الثالث : إن مرحلة الخمسينات والستينات شهدت تنافساً عربياً بين مراكز ثلاثة لحق بها مركز رابع ، وهى القاهرة - بغداد - دمشق والرياض بنفس ترتيب التأثير والأهمية ، وكان للقاهرة فى معظم الحالات دور الريادة فى بعث الحركة العربية ، وتوحيد الصفوف أو فى إثارة الاختلاف والتشاحن فى بعض الأحيان عند طرحها لشعارات لا تلقى قبولاً عاماً من النظم العربية الأخرى .

الرابع : إن مرحلة السبعينات والثمانينات شهدت تغيراً فى ميزان القوى العربى نتيجة الثروات البترولية الهائلة لارتفاع أسعاره بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ من جانب ، ولتوقيع مصر على اتفاقيات كامب دايفيد من ناحية أخرى .

الخامس : مع بداية عقد التسعينات وانتهاء الحرب الباردة ، وانهيار الاتحاد السوفيتى وحدثت تغيرات عديدة على الساحة العربية ، لعل أبرزها حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران ثم الغزو العراقى للكويت ، وما أعقبه من حرب الخليج لتحرير الكويت ، وما ترتب على ذلك من تدمير القوة العراقية ، ودخول الولايات المتحدة خاصة والدول الغربية عامة للمنطقة العربية مدعوة وبترحاب ، أقول تغيرت موازين وعلاقات القوى العربى مرة أخرى .

السادس : سعى الدول العربية والفلسطينيين للسلام مع إسرائيل بشروط ملائمة للأخيرة وذلك تحت تأثير قوة إسرائيل ، وحقائق السياسة الدولية والتي أبرزها أحادية القطب فى العلاقات الدولية - محدوية الدور الأوروبى - تصاعد وإن لم يتبلور الدور الألمانى واليابانى - العزلة الذاتية للدور الصينى - انهيار ما كان يسمى بالعالم الثالث وعدم الانحياز كقوى ذات دور وإن كان محدوداً على الساحة الدولية - تسابق قوى العالم للاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها (الصين - الهند - الدول الإفريقية - أوروبا الشرقية ) .

السابع : نشاط دول الجوار الجغرافي وبخاصة إيران وتركيا لتعزيز اقتصادياتها وقوتها العسكرية ، ودورها السياسي في مواجهة الأوضاع المتردية في الوطن العربي بضعفه وانقساماته ، أو على حد قول البعض إن العالم العربي أصبح مأزومًا ومهزومًا في آن واحد وهذا هو أخطر ما يمكن أن توصف به حالة دولة أو دول على الساحة الدولية .

ثانيا : اطر الاستراتيجية :

والسؤال الذي نطرحه الآن هو كيف يمكن رسم استراتيجية لمواجهة هذا الواقع في الإطار الإقليمي ؟ والذي نحن بصدد معالجته دون أن يعنى ذلك إغفال أن أية استراتيجية ناجحة لابد أن تستند إلى اطر ثلاثة هي : الإطار الوطنى - الإطار الإقليمي والإطار الدولى . ومما لا شك فيه أن أحد الأسباب الرئيسية فى انهيار الاتحاد السوفيتى ، هو عدم تمكنه من وضع استراتيجية واقعية تأخذ فى حساباتها بتوازن خاص الأطر الثلاثة السابق ذكرها من حيث إمكانياتها وتطويرها وتكاملها .

ثالثًا : علامات على طريق بناء استراتيجية لمواجهة التحديات فى الإطار الإقليمي :

كما سبق وأسلفنا أن الإطار الإقليمي يتصل بالتحديات النابعة من الدول المحيطة بالمنطقة العربية ، ومن ثم فلا بد من التوصل إلى صياغة معينة لكيفية التعامل مع دول الجوار الجغرافي بما يتضمن تحقيق

أبعاد الهدف الاستراتيجي ، وهو « السلام والأمن والتعاون » ولاشك أن وضع مثل هذه الصياغة يستلزم التعرف على حقائق القوة الراهنة والكامنة في مصر والعالم العربي ، ومدى إمكانية الاعتماد المتبادل لتعزيز كل منها وتعظيم قوتها المؤثرة . ومع هذا وأخذاً في الحسبان العديد من التحفظات والمخاذير ، فإنه من المفيد أن نعرض لبعض الملاحظات حول كيفية التعامل المصري خاصة والعربي عامة مع دول الجوار ذات التأثير المباشر على الأمن القومي العربي .

**الأولى :** إن التعامل المصري مع إيران منذ الخمسينات لم يكن على مستوى التحدي الإيراني ، والمتمثل في أبعاد عقيدية - اقتصادية - عسكرية - وسياسية ، فمن الناحية العقيدية من الضروري دراسة فكر الشيعة السياسي والديني ، وتكوين نخبة مثقفة سياسياً ودينياً لمعرفة كيفية التحوار معها .

ومن الناحية الاقتصادية نجح الشاه في بناء قوة صناعية ضخمة مستخدماً التكنولوجيا الغربية ، ومستفيداً من عوائد البترول ، وجاءت ثورة الخميني وخلفائه لتبني مما بدأه الشاه ، الأمر الذي جعل الدول الأوروبية ورجال الأعمال الأمريكيين ، رغم مواقف إيران المتشددة والمقاطعة الرسمية الأمريكية ، يسارعون في التعامل سرّاً حيناً وعلانية حيناً مع النظام الإيراني لتطوير قاعدته الصناعية ، ومن ثم تعزيز قدرته الاقتصادية ، ولذا فمن الضروري دراسة التجربة الإيرانية ومعرفة كيفية التعامل معها ، ومن الناحية العسكرية فلقد طورت إيران العقيدة القتالية التي سادت في عهد الشاه ، وحلت محلها عقيدة قتالية نضالية

قوامها المصلحة الوطنية الإيرانية ، وتصدير الثورة والاستشهاد وساعدها ذلك في مواجهة القوة العراقية في حرب السنوات الثمان ، واستمرت إيران في تطوير قوتها العسكرية وبرنامجها النووي مستفيدة من علاقاتها مع كوريا الشمالية ومع دول الكومنولث المستقلة فضلاً عن علاقاتها مع أوروبا الغربية ، ومن الناحية السياسية نشطت إيران على الساحة الدولية مستغلة الصراع في البلقان لتظهر وجهها السياسي الإسلامي دفاعاً عن مسلمي البلقان ، ولكن في إطار إعلامي أكثر منه مساندة حقيقية تقوم على التدخل المباشر أو حتى شبه المباشر حتى لا تضربها القوى المتربصة بها .

الثانية : استخدمت إيران عناصر قوتها السابقة للحد من الدور المصري الذي بدأ يتصاعد نتيجة حرب الخليج الثانية ، وصدور إعلان دمشق في عام ١٩٩١ والذي كان من المفترض أن يكون أساس الأمن في منطقة الخليج ، وهو ما نظرت إليه إيران نظرة سلبية واعتبرته موجهاً ضدها ومارست ضغوطها على دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة النظر في موقفها من الإعلان بوجه عام ، ومن الدور المصري بوجه خاص ، ونجحت هذه الضغوط إلى حد بعيد ، فأصبح الحديث عن إعلان دمشق يعبر عن الأمل أكثر من تعبيره عن العمل . وفي نفس الوقت سعت إيران للقيام بدور هجومي ضد مصر بالتغلغل في السودان بوجه خاص ، مستفيدة من النظام الإسلامي بقيادة البشير والترايبى ، ومن الحساسيات السودانية التقليدية تجاه مصر ، والمطلوب إذن التوصل لصياغة معينة في

العلاقات مع إيران تقوم على توازن المصالح ، واحترام كل طرف لأمن ومصالح الطرف الآخر .

الثالثة : بالنسبة للتحدى التركى فإنه أكثر ارتباطاً بأمن كل من سوريا والعراق للقرب الجغرافى لتحكم تركيا فى مصادر المياه الرئيسية لهاتين الدولتين ، وبعبارة أخرى فإن الدور التركى تجاه العراق وسوريا يتشابه إلى حد ما ومع الدور الأثيوبى السودانى فى مواجهة مصر ، ومن ثم فإنه مادامت مصر محافظة على حدود معينة فى التعامل مع تركيا ، ومادامت تركيا تسير فى خط علمانى أوربى ، فإن الالتقاء المصرى التركى يظل قائماً ، أما إذا تغير الدور المصرى بالنسبة للعراق وسوريا فى مواجهة تركيا على نحو ما سعت مصر بالنسبة للخليج فى مواجهة إيران ، فإن رد الفعل التركى سيكون مختلفاً ، وبناء على ذلك فإنه من الضرورى أن تكون صياغة توازن المصالح المصرية والتركية واضحة أمام صانع القرار المصرى ، بما يحقق الأمن القومى العربى دون النزج به فى أتون صراع عربى - تركى على غرار ما حدث فى الصراع الفارسى العربى إبان حرب العراق إيران ، ومن هنا فإن الدور المصرى ، يجب أن يقوم على حماية المصالح العربية دون التورط فى نزاعات نتيجة تهور أى من القوى العربية .

الرابعة : تبقى حالة السيولة التى تتميز بها الأوضاع فى القرن الإفريقى والقوى الفاعلة فيه ليس فقط المحلية ( الصومال - جيبوتى - أريتريا - أثيوبيا والسودان ) بل وأيضاً القوى الإقليمية ، مثل إسرائيل وإيران ، والقوى الدولية وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، وهذا

يستلزم التوصل إلى صياغة معينة للتعامل مع مختلف القوى الدولية والإقليمية بما يحقق الاستقرار في المنطقة ، ويضمن عدم المساس بالأمن القومي المصري أولاً ، والأمن القومي العربي ثانياً ، ولا ينبغي التباطؤ في الانفتاح المكثف على دول القرن الإفريقي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً .

الخامسة : إن التعامل العربي مع دول آسيا الوسطى الإسلامية مازال يدور حول تمثيل دبلوماسي وعلاقات اقتصادية محدودة من جانب ، وتركيز على التراث الثقافي والديني من جانب آخر ، وهذا المنطق المحدود في التعامل تملية اعتبارات الخشية من زدود الفعل الإيرانية والتركية ، وكذلك محدودية الإمكانيات المصرية وعدم التنسيق العربي فضلاً عن أن تأثير المنطقة على الأمن القومي المصري خاصة والعربي عامة ليس إلا تأثيراً غير مباشر .

السادسة : أنه إذا كان السلام يعنى في بعده السلبي غياب الحرب ، فإن الأمن بمفهومه الشامل يعنى تحقيق الاستقرار والطمأنينة لدى الفرد المواطن كما هو لدى الدولة ونظامها السياسى ، أما التعاون فهو البعد الأكثر شمولاً فى تعامل الدولة مع الدول المحيطة بها أو مع العالم الخارجى فى إطار توازن المصالح وتحقيق المنافع ، وهذا ما ينبغي أن نعمل فى ضوءه سواء بالنسبة لكل دولة عربية أو فى الإطار العربى الشامل .

السابعة : أما استراتيجية مواجهة التحدى الإسرائيلى ، فينبغي أن تعتمد على منطق يتسم بالشمولية لا ينظر فقط للاعتبارات السياسية

والاقتصادية والأمنية ، وإنما يجب أن يأخذ في الحسبان أن التحدى الإسرائيلي له بعدان إضافيان ، بُعد يتصل بما يمكن أن نسميه بتحدى السلام فى عالم ليس فقط هو بطبيعته متغير ، بل وأيضا هو عالم ، فى الوقت الراهن ، قيد التبلور والتشكل فى إطاره وأأسسه وعناصره ، يكفى الإشارة إلى ما يتردد حول خطط لإنشاء إقليم شرق أوسطى يضم المنطقة العربية وإسرائيل وإيران وتركيا ، وربما دولاً أخرى من مناطق الجوار وما يطرحه ذلك من مفاهيم وسياسات جديدة . والبُعد الثانى يمكن أن يطلق عليه البعد الحضارى ، وكلا البعدين يكمل كل منهما الآخر ، إذ يرتبطان بأسس المجتمع وشخصيته القومية وسلوك أعضائه فضلاً عن منهج تطوره ومعالجته للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى عصر يعطى موضوعات التعددية السياسية وحقوق الإنسان والليبرالية الاقتصادية مكاناً عالياً فى فكر وممارسات المجتمع ونظامه السياسى .

الثامنة : أما تحدى البحر المتوسط فإن مواجهته تستلزم ليس فقط بحث المفاهيم والسياسات المتعلقة بمدى الارتباط بين أمن البحر المتوسط والأمن الأوروبى وأمن منطقة الشرق الأوسط ، وأيضا دراسة سياسات التكامل أو التعاون الاقتصادى وبخاصة حركة السكان من جنوبه إلى شماله ، وأثر ذلك على العلاقات الاقتصادية والثقافية بين المنطقتين . ولقد تطورت العلاقات العربية مع البحر المتوسط من علاقات استعمار وتبعية إلى علاقات تعاون وأمن للمنطقة وتبادل المصالح والمنافع .